مجتمع

انتشال جثامين ضحايا الطائرة البرازيلية المنكوبة

انتهت السلطات البرازيلية، مساء السبت، من انتشال جميع جثامين الضحايا الذين لقوا حتفهم عندما سقطت طائرتهم، في حين بدأ الخبراء بفحص الصندوقين الأسودين للطائرة المنكوبة لتحديد سبب الكارثة. وسقطت الطائرة الجمعة في منطقة سكنية بمدينة فينهيدو الواقعة على بعد 80 كيلومتراً شمال غرب ساو باولو. ونقلت السلطات 37 جثة إلى مشرحة ساو باولو، ويعمل المحققون على جمع مواد جينية من أقارب الركاب من أجل عمليات التعرّف إلى الجثث. وكانت الطائرة تقلّ 58 راكباً وأربعة من أفراد الطاقم. (فرانس برس)

ارتفاع حاد باستهلاك المخدرات في إسرائيل

ارتفع استهلاك المخدرات والسلوك الإدماني في إسرائيل بحدة بعد عملية طوفان الأقصى غير المسبوقة، بحسب عاملين في مجال الصحة. وأجرى المركز الإسرائيلي للإدمان والصحة النفسية في نتانيا، دراسة شملت نحو ألف شخص يمثلون مختلف شرائح السكان، وكشفت عن ارتفاع استهلاك المواد المسببة للإدمان بنسبة 25% تقريباً. وزاد واحد من كل أربعة إسرائيليين من استهلاكه للمنتجات المسببة للإدمان، بينما في 2022، كان واحد فقط من كل سبعة إسرائيليين يعاني اضطرابات مرتبطة بتعاطي المخدرات. (فرانس برس)

500 شهيد من طواقم غزة الصحية

أفادت وزارة الصحة الفلسطينية بأن نحو 500 من أفراد الطاقم الصحي استشهدوا، وأصيب مئات آخرون منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وأضافت الوزارة في بيان، ليل السبت، أنّ «الاحتلال الإسرائيلي عمد إلى اعتقال أكثر من 310 من أفراد الطواقم الصحية، في حين دمّرت قواته 130 مركبة إسعاف في غزة، والمرافق الصحية في الضفة الغربية المحتلة تعرّضت، كما العاملون فيها، لأكثر من 340 اعتداء».

وأكد البيان أن «استهداف الاحتلال المتعمّد للبنية التحتية الطبية أدى إلى حرمان المواطنين الفلسطينيين من إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وأدت أزمة المياه، وأزمة الصرف الصحي، إلى جانب الاكتظاظ، إلى زيادة في الأمراض التي من الممكن الوقاية منها، وإلى زيادة الوفيات المبكرة. يواجه قطاع غزة كارثة صحية عامة بسبب موارد المياه غير الآمنة، ونقص مستلزمات النظافة الأساسية». وأوضح البيان أن «النقص الحاد في العاملين، وفي الإمدادات الطبية، بما في ذلك التخدير والمضادات الحيوية، يجعل العاملين في الرعاية الصحية يكافحون من أجل إنقاذ الأرواح. ندعو إلى دخول الإمدادات الإنسانية بلا شروط لمعالجة هذا النقص الحاد، والمساعدة في إجلاء الجرحى لتلقي الرعاية الطبية المنقذة للحياة في الخارج». ويستهدف جيش الاحتلال منذ بداية العدوان المنظومة الصحية في سياق إبادة جماعية ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين.

(قنا)

الطبيب عصام أبو عجوة، اعتقلته قوات الاحتلال من المستشفى المعمداني في غزة، 9 يوليو 2024 (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

حوادث الغرق متكررة في أفغانستان

كابول ـ **صبغة الله صابر**

كان الشاب الأفغاني محمد عوض، يحلم أن يصبح طبيباً، وينتظر إنهاء الثانوية كي يلتحق بكلية الطب في أي جامعة حكومية كي يكون جراحاً، لكنه لقي حتفه غرقاً مع صديق له في مياه نهر كابول، والذي نزل إليه مع عدد من رفاقه للهو رغم أنه لا يعرف السباحة، ليتم البحث عنه وعن رفيقه لمدة ثلاثة أيام، قبل العثور على جثمانيهما، ودفنهما. يقول شقيقه الأكبر شبير لـ«العربي الجديد»: «كان أخي طالباً ذكياً نابهاً، وإنساناً هادئاً، وكان كل همه الاجتهاد من أجل الوصول إلى هدف أن يكون طبيباً، كان يقرأ الكتب ليل نهار، ويبحث دائماً في المواقع العلمية بحثاً عن كل ما يخص طلاب الطب، على أمل أنه سيكمل دراسته وسيصبح جراحاً شهيراً. لكن مع الأسف حدث ما لم يكن في حسبان أحد. كنت خارج المنزل في زيارة لأحد الأقارب، ولم أكن أعرف أن أخي سيذهب مع أصدقاء له، وفجأة تلقيت اتصالاً هاتفياً من المنزل يبلغني بأن أخي مفقود في المياه، فدخلت في حالة من الحيرة، ولم أكن أستوعب».

يضيف: «مرت أيام ثلاثة على أخي العزيز المدلل مفقوداً داخل المياه، وكانت من أصعب أيام حياتي. كنت مع جميع الأقارب نبحث عن الجثمان، وبعد مرور اليوم الأول فقدنا الأمل في العثور عليه حياً، وبعدها أصبح حلمنا الوصول إلى الجثمان، فالأسرة كانت تخشى عدم العثور على جثمانه كما حصل مع كثيرين سابقاً، ومن ثم تدخل في متاهة جديدة، وفي حالة نفسية صعبة، لكننا تمكنا بعد ثلاثة أيام من العثور على الجثمان، ودفناه في قريتنا القريبة من مدينة جلال أباد شرقي أفغانستان». سيد محمود شاب آخر تعرض للمصير نفسه، فقد أصيب في طفولته بشلل الأطفال، لكنه رغم ذلك حاول تعلم السباحة، ومع تقدمه في العمر تعلم قيادة السيارات. تزوج قبل ستة أعوام بابنة عمه، وأنجب ابنتين، وكان ينتظر إنجاب ولد، لكن شاء الله أن يغرق في نهر كنر شرقي أفغانستان، تاركاً وراءه زوجته وابنتيه وأمه من دون معيل.

كان محمود يعمل على سيارة أجرة، ويشتغل في الوقت نفسه مع أحد أقاربه في بيع الأراضي والمنازل وشرائها، وكان طموحه أن يصبح تاجراً كبيراً، لكنه غرق في النهر، وغرقت معه كل أحلامه. تقول أمه راضية محمود لـ«العربي الجديد»: «أنا أرملة فقدت زوجي في عام 2005 نتيجة قصف أميركي استهدف منزل قائد ميداني في طالبان، وكان المنزل المستهدف بجوار منزلنا، ما أدى إلى انهيار المنزل، ووفاة زوجي، وإصابتي بجروح. كانت كل آمالي تدور حول مستقبل طفلين أنجبتهما، أحدهما وليد الذي سافر إلى بريطانيا بطريقة غير شرعية، وكان يرسل إلينا بعض المال شهرياً، وابني الثاني سيد الذي ظل يعمل ويدخر حتى بنى لنا منزلاً صغيراً مكوناً من غرفتين بعد أن كنا نعيش في منزل مؤجر».

تضيف: «بعدها تزوج ابني سيد ابنة عمه، وكنت أحب أن ينجب لي حفيداً، لكن شاء قدر الله أن ينجب حفيدتين، وكنت أظن أن أمامه عمراً طويلاً، وما كنت أفكر يوماً أنه سيقضي غرقاً في نهر كنر، والآن أنا أعاني فقده، وابني وليد ما زال يرسل إلي المال، ويطلب مني أن آكل جيداً وأن أرعى زوجة أخيه وابنتيه، لكني لا أشعر بأي متعة للحياة. كنت أقول لسيد دائماً أن لا يذهب إلى السباحة لأنه يعاني شلل الأطفال في رجله، كما أنه لا يجيد السباحة، غير أنه كان يحب السباحة، ولو سمع كلامي ما خسرته». يعمل الشاب كامران جميل خان على بث الوعي المجتمعي حيال تكرار الغرق، وهو يوزع لافتات وأوراقاً مكتوبةً عليها شعارات تطالب الشباب بعدم النزول إلى الأنهار الكبيرة التي تعرف بسرعة التيار، والتي عادة ما يغرق فيها كثير من الشبان سنوياً.

يقول كامران لـ«العربي الجديد»: «عندما أسمع عن حادثة غرق شبان أقلق كثيراً، والمشكلة أنه لا يوجد لدينا أي برامج لتعليم السباحة، وعادة ما يذهب الناس للهو في مياه نهر كنر أو نهر كابول، وغيرهما من الأنهار الخطيرة، من ثم يغرق كثيرون، ولا توجد أي جهة للبحث عنهم، ويتولى المواطنون البحث بأنفسهم، وعادة يعثرون على الجثث بعد أيام، لذا أدعو الجميع إلى توخي الحذر، كما أدعو الحكومة إلى وضع آلية للتعامل مع تكرار تلك الحوادث القاتلة».

كابول، وغيرهما من الأنهار الخطيرة، من ثم يغرق كثيرون، ولا توجد أي جهة للبحث عنهم، ويتولى المواطنون البحث بأنفسهم، وعادة يعثرون على الجثث بعد أيام، لذا أدعو الجميع إلى توخي الحذر، كما أدعو الحكومة إلى وضع آلية للتعامل مع تكرار تلك الحوادث القاتلة».

حملة توعية

لا إحصائية دقيقة لأعداد ضحايا الغرق في أفغانستان، لكنهم بالمئات سنوياً، والغالبية العظمى من الشباب. كل شاب يترك لأهله مأساة، ما يجعل القلق يتفشى، وهو ما دفع مجموعة شبابية لإطلاق حملة توعية في شرق أفغانستان، تدعو خلالها رفاقهم إلى عدم السباحة في الأنهار، بخاصة إن لم يكونوا يجيدونها.

تحقيق

يكرر جيش الاحتلال الإسرائيلي يومياً ارتكاب المجازر بحق المدنيين في قطاع غزة، في ظل تنديد دولي خافت. وتخلف كل مجزرة العديد من الشهداء والجرحى، فضلاً عن تشريد المزيد من الأشخاص

40 ألف شهيد
مجازر وحشية يومية في قطاع غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

وصل عدد شهداء العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة إلى 40 ألف شهيد مسجل، نحو 70% منهم من الأطفال والنساء، وسط تأكيدات من المكتب الإعلامي الحكومي أن العدد النهائي للشهداء يتجاوز هذا الرقم، في ظل وجود آلاف المفقودين، وآخرين ما زالت جثامينهم تحت ركام البنايات المدمرة، والذين لم يتم تسجيلهم في قوائم الشهداء. وتقدّر المصادر الحكومية في قطاع غزة أعداد المفقودين والشهداء منذ بداية العدوان الإسرائيلي بأكثر من 50 ألفاً، كما تم توثيق 3485 مجزرة إسرائيلية، راح ضحيتها مدنيون في مختلف محافظات القطاع، وجميعها كانت على أهداف تشمل أحياء سكنية ومدارس وتجمعات من النازحين، وحتى رياض الأطفال.

ويبيّن مدير المكتب الإعلامي الحكومي، إسماعيل الثوابتة، أن "مشكلة عدم حصر أعداد الشهداء بالكامل تعود إلى أن الكثير منهم لم يُدفنوا بطريقة نظامية، فهناك دفن عشوائي قامت به عائلات عدة في غزة، خصوصاً في المنطقة الشمالية، إلى جانب العديد من المقابر العشوائية لجثث لم يتم التعرف على هويتها، وهناك جثث تحللت بالكامل، كما تم دفن المئات من الشهداء مجهولي الهوية في مقابر جماعية بمدينتي رفح وخانيونس". ولا يُعرف مصير المقبرة الجماعية في مدينة رفح، والتي جرى تداول معلومات تفيد باجتياح المركبات العسكرية الإسرائيلية للمنطقة التي تقع فيها، ما يزيد احتمالية تدنيس المقبرة أو العبث بها، كما حصل في مقابر أخرى. يقول الثوابتة: "المجازر الإسرائيلية الأخيرة كان هدفها الأساسي قتل أكبر عدد من المدنيين، إضافة إلى فرض تعقيدات على عملية نقل الجثامين والإشلاء، واستخدام الاحتلال أسلحة كيميائية تقوم بحرق الأجساد أو تذويب أجزاء منها". بينما يشدد المتحدث باسم الدفاع المدني، محمود بصل، على أن عدد الشهداء يتجاوز في الوقت الحالي أكثر من 45 ألفاً في ظل الأعداد التي تضّمها سجلات الدفاع المدني للمفقودين تحت الأنقاض، أو المفقودين لأسباب غير معروفة. ويقول لـ"العربي الجديد": "لا نستطيع حالياً حصر جميع أعداد ضحايا الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، في ظل أن التفاصيل معقدة، وهناك ملفات عالقة، وننتظر توقّف الحرب حتى نبدأ في استعادة قدرات جهاز الدفاع المدني، والعمل على خطة البحث عن الجثامين، والعمل على ملفات المفقودين، وهي مهمة صعبة قد تطول لأكثر من عام كامل".

وخلّفت آخر المجازر التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة بحق النازحين داخل مدرسة التابعين بحي الدرج في مدينة غزة نحو 100 شهيد، وسط تأكيدات بأن أعداد الشهداء أكبر، في ظل وجود أشلاء متناثرة، وعدم البت في أعداد المفقودين من سكان المدرسة. واعتبر كثيرون أن المجزرة الأخيرة كانت الأبشع، ووثقت أشلاء الشهداء الذين تم جمعها في أكياس النايلون بدلاً من الأكفان غير المتوفرة. وكان عدد الشهداء كبيراً في مجزرة مدرسة التابعين، لأن غالبية النازحين إليها ممن تقطعت بهم السبل للوصول إلى مكان آمن، في ظل التهديدات الإسرائيلية لكل الأماكن في قطاع غزة. يقول الناجي من المجزرة، سامح عبد الله، وهو من سكان بلدة جباليا في شمال القطاع، إنه نجا من عدة مجازر إسرائيلية استهدفت المدنيين، من بينها مجزرة في مستشفى اليمن السعيد، وأخرى في مدرسة ابن مالك بمنطقة الصفطاوي، ومجازر أخرى تعرضت لها تجمعات سكنية في المنطقة الشمالية، وراح ضحيتها العشرات من المدنيين، من بينهم أفراد من عائلته الذين كانوا يحتمون في تلك المناطق، بينما استشهد عدد من أصدقائه في مجزرة التابعين. يضيف عبد الله لـ"العربي الجديد": "كنا نصلي الفجر، وكانت طائرات الاستطلاع الإسرائيلية تراقب المكان، ولا يوجد أي دليل على استخدام المدرسة لأغراض عسكرية كما يدّعي الاحتلال. كان الهدف هو القتل، فهم لا يريدون أن يبقى أحد في المنطقة، لكن لا يمكننا الاستجابة لتلك التهديدات، بالأساس لا نملك مكاناً للنزوح، فكل الأماكن التي نزح إليها أفراد عائلاتنا سقط فيها شهداء، وأحد شهداء المدرسة استشهد جميع أفراد عائلته في مجزرة مخيم البركسات في يونيو الماضي، وظل بعدها يدعو الله أن ينال الشهادة حتى نالها وهو يصلي. بعد المجزرة، نزحت إلى محيط المستشفى المعمداني، وأنام في العراء وحيداً". وخلال الشهر الأخير، وسّع جيش الاحتلال قصفه على تجمعات النازحين والمدارس، وأسقط أعداداً كبيرة من الشهداء، رغم تكرار المزاعم بأنه يتخذ وسائل متعددة لتقليل الضحايا المدنيين. فيما يعتبر الفلسطينيون أن الأمر مجرد استخفاف بالعقول، في ظل أعداد الشهداء المدنيين الذين يسقطون في كل المجازر. وعقب المعاينة، أكد جهاز الدفاع المدني في غزة أن جيش الاحتلال استخدم في المجزرة الأخيرة صواريخ أميركية الصنع تنتج درجات حرارة تصل إلى 7 آلاف درجة مئوية، ما يتسبب في ذوبان الجثث واحتراقها، ما يمنع توفير رقم دقيق لعدد الشهداء، وأن هذا الأمر حدث في مجازر إسرائيلية سابقة.

ولا تزال مجزرة المستشفى الأهلي العربي المعمداني، والتي وقعت في 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، هي أكبر مجزرة إسرائيلية أوقعت شهداء في ضربة واحدة، إذ تجاوز عدد الشهداء فيها 450 شهيداً، بعضهم استشهدوا بعد أيام أو أسابيع متأثرين بإصاباتهم، أو بينما كانوا ينتظرون الموافقة على السفر للعلاج في مصر أو غيرها من البلدان.

وكانت مجزرة مخيم النصيرات في الثامن من يونيو/حزيران الماضي، من بين الأكبر في عدد الشهداء، وراح ضحيتها 274 شهيداً، فضلاً عن المئات من الجرحى. ولا تبثّ بيانات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة في أعداد المجازر كبيرة، ولا الأعداد الحقيقية للشهداء، لوقوع الكثير منها في مناطق شرق مدينة غزة ومحافظة شمال القطاع، ومن بينها مجزرة حي الشجاعية في بداية ديسمبر/كانون الأول الماضي، ومجزرة حي الزيتون في يناير/كانون الثاني، والتي قدّر أن أعداد الشهداء فيها تجاوزت 250 شهيداً، لكن الترجيحات تؤكد أن أعداداً كبيرة من الشهداء ما زالت جثامينهم تحت الأنقاض، ولم تستطع أجهزة الدفاع المدني الوصول إليهم، في ظل تدمير عدة مربعات سكنية. لا يزال رامز أبو السعود يبكي عند تذكّر مجزرة المعمداني، والتي فقد فيها ثلاثة من أفراد عائلته، أحدهم شقيقه الأصغر حسان (19 سنة)، وقد عايش المجزرة في حي الشجاعية حين كان في منزل جيرانه الذي دُمر بالكامل، وهو يعيش حالياً في المنطقة الشمالية من مدينة غزة، ويتنقل بين المستشفى المعمداني وإحدى مدارس المنطقة الغربية. يقول أبو السعود لـ"العربي الجديد": "جعلنا العالم أرقاماً، فأصبحت المجازر كثيرة والأرقام كبيرة، لكن لا شيء يحرك الساكتين حول العالم. كنت أتوقع أن الحرب ستتوقف بعد مجزرة مستشفى المعمداني، ولم أكن أعرف أنها تمهيد لمجازر مماثلة مستمرة. أصبحنا نفقد شهداء كل يوم، ولم أعد أشعر بالصدمة عندما أتلقى أنباء عن استشهاد أحد الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء، على عكس بداية الحرب. أصبحنا نتوقع الموت في كل الأوقات". يضيف: "الكثير من الضحايا الأطفال الذين أحتفظ بوجوههم في ذاكرتي يطاردونني في أحلامي، وتتردد في أذني مشاهد الخوف وأصوات الصراخ. لكن العالم أصبح صامتاً، ولا توجد أدنى مبالاة من المجتمع الدولي، وأصبحت وسائل الإعلام تذكر أرقام الشهداء كأنها خبر معتاد". ويعيش الكثير من الناجين الذين فقدوا أسرهم في مجزرة مخيم النصيرات في 8 يونيو الماضي، في صدمة نفسية متواصلة. من بينهم هديل محسن (30 سنة) والتي تعرّضت لبتر ساقها اليمنى، وهي تتلقى علاجاً مكثفاً داخل مستشفى شهداء الأقصى، وقد استشهد زوجها محمد محسن برصاصة أطلقها قناص إسرائيلي خلال العملية العسكرية لإخلاء الرهائن الإسرائيليين الأربعة.

تقول محسن لـ"العربي الجديد": "استشهد زوجي أمامي، ولم يكن قد مضى العام الأول من زواجنا، وقد كان يحلم بإنجاب طفل، لكن القدر لم يمهلنا. كان يعيل أسرته، ومنذ بداية الحرب كان يوافق على العمل في أي مهنة كي يطعمنا، لكن الاحتلال وصمت العالم حوّلاه إلى رقم ضمن الشهداء".

خلفت مجزرة التابعين الكثير من أشلاء الشهداء (عبود ابو سلامة/ فرانس برس)

3485
عدد المجازر الإسرائيلية الموثقة التي راح ضحيتها شهداء مدنيون في مختلف محافظات قطاع غزة.

عواقب احتجاجات اليمين المتطرف في بريطانيا

تزداد المخاوف من تدهور الأوضاع الأمنية في بريطانيا جراء احتجاجات جماعات اليمين المتطرف العنيفة، وسط تأثيرات على قضية الهجرة

لندن ـ **كاتيا يوسف**

تشهد بريطانيا موجة من الاحتجاجات العنيفة التي أثارتها جماعات اليمين المتطرف، ما أعاد إلى الأذهان ذكريات الحرب الأهلية الإنكليزية (1642-1651) لدى العديد من البريطانيين. وتتزايد المخاوف من تدهور الأوضاع الأمنية بعدما استغل اليمين المتطرف جريمة ساوثبورت (عملية طعن جماعية استهدفت الأطفال في استوديو للرقص في ساوثبورت)، وحولها إلى احتجاجات عنيفة انتشرت في مختلف أنحاء البلاد.

في هذا السياق، ترأس رئيس الوزراء كير ستارمر اجتماعاً طارئاً مع رؤساء الشرطة للمرة الثانية خلال أيام، وأكد أنه يتوقع «أحكاماً صارمة» ضد مثيري الشغب قريباً، واصفاً تلك الاحتجاجات بأنها «بلطجة يمينية متطرفة».

ويرى خبراء أن هناك عوامل عدة تساهم في هذا الوضع المضطرب، بما في ذلك التأثير الكبير للدعاية اليمينية المتطرفة، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي، والسياسات الحكومية. ويقول أستاذ السياسة بجامعة كوين ماري في لندن، تيم بيل، لـ«العربي الجديد»، إن هذه الاحتجاجات تعكس قضايا اجتماعية وسياسية عميقة في المملكة المتحدة، وتميل أقلية كبيرة من البريطانيين إلى المشاعر المناهضة للهجرة والعنصرية الصريحة وكراهية الإسلام، التي تغذيها الدعاية المضللة التي ينشرها اليمين المتطرف. يضيف: «بعض هؤلاء الأشخاص مستعدون لاستخدام العنف بالأسلوب نفسه الذي يتبعه المشاغبون في مباريات كرة القدم، خصوصاً في ظل الحماسة المفرطة وتأثير الكحول».

يتابع بيل: «وجود حكومة يسار وسط ليبرالية نسبياً قد يكون أيضاً عاملاً في تفاقم هذه الاحتجاجات، إذ إن فشل صندوق الاقتراع في تلبية رغبات الفئات التي تحمل مشاعر كراهية الأجانب والعنصرية يجعلها تشعر بالإحباط والغضب. الأبحاث الجنائية توضح أن الناس يميلون إلى الامتناع عن ارتكاب الجرائم عندما تزيد احتمالية التعرّض للعقاب، مستشهداً بأحداث الشغب في لندن عام 2011، التي أثبتت فيها الإجراءات السريعة والأحكام النموذجية قدرتها على الردع». وتعليقاً على حادثة الطعن في ساوثبورت، يوضح بيل أن نشطاء اليمين المتطرف يستغلون هذه الأحداث المروعة لتحفيز الناس، ولكن الغالبية العظمى لا تستجيب لهذه التعبئة. لذلك، إن فكرة تحول هذه الأحداث إلى نوع من الحرب الأهلية منخفضة المستوى تبدو غير واقعية.

من جهته، يرى المحاضر في علم الجريمة بجامعة ليفربول، جافين هارت، أن ما يجري هو نتيجة تراكم عوامل سياسية طويلة الأمد في المملكة المتحدة. ويوضح لـ«العربي الجديد»: «عشنا عقوداً ممن التركيز على قضية الهجرة، ومحاولات مستمرة لشيطنة مجتمعات المهاجرين والمجتمع الإسلامي، كما تعاني بعض مناطق البلاد من حرمان اجتماعي واقتصادي، ما يجعلها بيئة خصبة لليمين المتطرف لنشر دعايته».

وفي ما يتعلق باستغلال الجماعات اليمينية المتطرفة لخطابات الهجرة في الاحتجاجات، يؤكد هارت أن «هذه الجماعات تعتمد على نشر المعلومات المضللة لدعم روايتها، ومثالاً على ذلك، استغلال اليمين المتطرف لجرائم القتل في ساوثبورت التي ارتكبها شاب من أصول مهاجرة لتأجيج الغضب، ونشر معلومات مضلّلة قبل ظهور أية معلومات رسمية. رغم أن أعمال الشغب لم تكن مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالحادثة، لكن الهجمات استهدفت المساجد ومراكز الجاليات الإسلامية وفنادق طالبي اللجوء، مع العلم أن أياً من هؤلاء الأشخاص لم يكن مسؤولاً بأي شكل عما جرى في ساوثبورت».

ويعرب هارت عن قلقه بشأن الشرطة في بريطانيا، إذ تزعم بعض شخصيات اليمين المتطرف أن هناك تبايناً في تعامل الشرطة مع الاحتجاجات، وتدعي أن الشرطة تقمع اليمين المتطرف بصرامة، بينما تتحفظ تجاه احتجاجات أخرى، مثل تلك المتعلقة بفلسطين. لكن «عند النظر بموضوعية إلى ما تقوم به الشرطة وتحليل أساليبها، نجد أنها تعتمد على أساليب ضبط النفس في جميع أنواع الاحتجاجات وأعمال الشغب، بغض النظر عن المجموعة المتورطة، وهذا يشمل أيضاً التعامل مع جماعات اليمين المتطرف». ويقول البروفيسور جوليان ريتشاردز، الذي قضى عشرين عاماً في العمل مع الاستخبارات البريطانية وشارك في تأسيس مركز دراسات الأمن والاستخبارات في جامعة باكنغهام، لـ «العربي الجديد»، إن تهديد اليمين المتطرف اليوم يُعد من أخطر التهديدات التي واجهتها بريطانيا عبر تاريخها. يضيف: «لطالما كانت هناك حركات يمينية متطرفة منذ نهاية الحرب، لكنها الآن أصبحت أكثر تنظيماً، وتستخدم موارد المعلومات بطريقة أكثر فعالية، ما يشكل مصدر قلق أمني. مع ذلك، لا تصل هذه الحركة إلى مستوى اندلاع حرب أهلية أو انهيار البلاد. لكن استمرار وجود هذه الحركة التي تثير اضطراباً وكراهية كبيرين، وتستهدف المسلمين خاصة، يزيد من خطرها مع مرور الوقت، ويشير إلى احتمال أن يؤدي ذلك إلى رد فعل من قبل مجموعة متطرفة أخرى ذات أيديولوجية مغايرة، ما يفاقم الوضع الأمني».

ويلفت ريتشاردز إلى التداعيات الخارجية لهذه الأحداث، ويقول: «سمعنا أن عدداً من الدول حذرت مواطنيها من السفر إلى المملكة المتحدة بسبب ارتفاع مستوى الخطر. بما أنني أعمل في إحدى الجامعات، ونسعى لجذب طلاب من الخارج، علمنا أن بعضهم تم نصحهم بعدم القدوم في الوقت الحالي. أعتقد أن هذا الوضع يضر بسمعة المملكة المتحدة، وله آثار تمتد إلى ما هو أبعد من الجانب الأمني، لتشمل الجوانب الاقتصادية».

ويوضّح أن وكالات الاستخبارات البريطانية كانت تجمع معلومات دقيقة عن المجموعات والأفراد الرئيسيين المنتمين إلى الحركة اليمينية المتطرفة، الذين يُحتمل أن يصبحوا قادة للعنف. «هذه الوكالات تعمل اليوم بشكل وثيق مع الشرطة لتوفير تفاصيل عن هؤلاء الأشخاص، بهدف تسهيل اعتقالهم لدى انتهاكهم القانون. تهديد عنف اليمين المتطرف المنظّم معروف منذ نحو 20 عاماً، وهو في تصاعد مستمر. لذا سيتركز العمل على مراقبة الأفراد الرئيسيين، مثل تومي روبنسون الذي يقيم حالياً في الخارج، بالإضافة إلى آخرين ستتم متابعتهم من كثب».

يتحدث ريتشاردز عن تومي روبنسون، مؤسس مجموعة «رابطة الدفاع الإنجليزية» (EDL) في لوتون قبل سنوات عدة، والتي أثارت منذ البداية مخاوف كبيرة بسبب تنظيمها الجيد. ومع ذلك، تراجع هذا التهديد بعدما انقسمت المجموعة بسبب خلافات جوهرية. ويشير إلى أن روبنسون يعد أحد الأيديولوجيين الرئيسيين في قلب تلك الحركة، وكان نشطاً في حشد الدعم الإعلامي والتواصل مع مجموعات أخرى لربط بعضها ببعض. كما تمكن من الحصول على تمويل من الولايات المتحدة وألمانيا وأماكن أخرى، ما جعله شخصية أيديولوجية وتنظيمية مهمة للحركة اليمينية المتطرفة.

ناشطون مناهضون للعنصرية في بريطانيا (أوغوز كاغان ميدان/ الأناضول)

النظام يصادر أملاك سوريين بالتسلّط والاحتيال

يستخدم النظام السوري أساليب عدة لمصادرة الممتلكات، منها فرض الأمر الواقع في منطقة يصنّفها بأنها «عسكرية»، وأيضاً التحايل القانوني والتزوير، ومنع التصرف، وتعديل قانون التملّك وإثباتاته

هاتاي ـ **عبد الله البشير**

يواجه السوريون أزمة في الحفاظ على أملاكهم لأسباب كثيرة، منها الإجراءات القانونية الطويلة والأوراق الروتينية، وتسلّط الشبيحة وعناصر قوى الأمن، لا سيما في المناطق التي شهدت عمليات تهجير قسري. بعض هذه الأملاك يقيم مستأجرون قدماء في بعضها، أو أفراد في أجهزة أمنية استولوا عليها، أو تخضع لقرارات من النظام تعتبر مالكيها خارجين عن سلطة الدولة.

يملك عمار الحموي منزلاً في مدينة حماة، ويقيم فيه حالياً مستأجر منذ نحو 11 عاماً. يقول لـ"العربي الجديد": «أجري مفاوضات مع المستأجر لإخلاء المنزل منذ نحو عام ونصف العام، لكنه يرفض الخروج. هناك إجراءات قانونية يمكن أن أتخذها، مثل إصدار وكالة لأحد أقاربي، ثم إخراج المستأجر قانونياً. الأمر سهل من حيث المبدأ، لكن هناك عقبات، أولها أنني أقيم في تركيا، وأيضاً تعقيدات ترتبط بإصدار وكالة قانونية في القنصلية التابعة للنظام، كما أنني مطلوب، ما يعرضني لاحتمال مصادرة منزلي من الأجهزة الأمنية. لذا لا أملك سوى التفاوض مع المستأجر وإقناعه بإخلاء البيت بالتراضي». يملك محمد الجاسم، المتحدر من ريف حماة الغربي، أرضاً مزروعة بالفستق قرب مدينة كفرزيتا، ويبلغ «العربي الجديد» أن أرضه التي تبلغ مساحتها 70 دونماً صادرتها الاستخبارات الجوية. يضيف: «توسطت مع الضباط الذين استولوا على الأرض لكنني لم أستطع التفاهم معهم. أشجار الفستق الحلبي كلفتني سنوات من الجهد والتعب حتى أثمرت، وفي الوقت الحالي لا يمكنني الوصول إلى الأرض لأنني نازح في ريف إدلب الشمالي، والكثير ممن عادوا إلى المنطقة بهدف استعادة أراضيهم اعتقلوا. كل ما يهمني هو الحفاظ على الأشجار لأنها تحتاج إلى عناية ومتابعة، ومن يسيطرون على الأرض لا تهمهم الأشجار».

بدوره، يقول عمرو الخالدي لـ"العربي الجديد": «تملك عائلتي شقة في حي الوعر بمدينة حمص، لكن لا نستطيع التصرف بها. أنا وأشقائي موجودون خارج سورية، وفي شأن الخطوات القانونية لاستعادة السوريين أملاكهم، يوضح الزعبي أن «القانون يشير إلى أن الحلّ يبدأ من خلال إجراء وكالة لأحد الأقارب عبر السفارات والقنصليات السورية في البلدان التي يقيمون فيها، أو القريبة منهم، وتصديقها، ثم إرسالها إلى الشخص المعني كي ينفذ إجراءات تصديقها من سفارة البلد المرسلة منه ومن الخارجية السورية. وهناك تصديق عدلي يمكن بموجبه رفع دعوى إخلاء سكن أو عقار تجاري، وتحصل الأمور من خلال المحاكم المدنية. في العادة تحتاج دعوى الإخلاء إلى وقت قد يتجاوز ستة أشهر، وهناك استئناف للقرارات الصادرة كي يكون القرار قطعياً، وينفذ بالتعاون مع الشرطة المدنية. بعد ذلك، يمكن أن يؤجر حامل الوكالة العقار بعقود سنوية أو بحسب الاتفاق، والبيع يحصل بالطريقة نفسها، لذا لا بدّ من وجود وكالة».

يضيف الزعبي: «الحماية من الاحتيال والشقة مسجلة باسم والدتي، والإجراءات القانونية الخاصة بحصر الإرث طويلة وتحتاج إلى مبالغ مالية وفق ما علمته من محامين. الأمر الآخر أن بيع الشقة بعد هذه الإجراءات سيكبدنا خسارة مالية، لأن المحامين يطلبون مبالغ كبيرة، علماً أننا نحتاج إلى موافقة أمنية».

ويوضح عضو تجمع أحرار حوران، الحقوقي عاصم الزعبي، لـ«العربي الجديد»، أنه «يمكن أن تمنع السلطة القضائية الاستيلاء على الأملاك بطرق مختلفة، حتى لو كان الشخص معارضاً للنظام، إذ يستطيع أقارب المعارض الذي يقيم خارج البلد مراجعة مجالس المحافظات لتأكيد ملكية صاحب العقار. ويمكن رفع دعاوى أمام المحاكم، لكن لا بدّ من الإشارة إلى أن الوكالة للمقيم خارج سورية تحتاج إلى موافقات أمنية في معظم الحالات. ومن الناحية العملية يصعب منع استيلاء الضباط والشبيحة على العقارات».

مطالبات بمنع الاستيلاء على أملاك السوريين حتى لو كانت لمعارضين

بعض الممتلكات صدرت قرارات باعتبار أصحابها خارجين عن سلطة الدولة

يجب أن تحصل استناداً إلى الوكالة التي يفضّل أن تكون خاصة بالعقار الذي يجب إخلاؤه من السكان أو بيعه أو تأجيره. أيضاً، تتطلب الحماية من الاحتيال مصادقة البلدية على أي عقد إيجار أو من السجل العقاري في حالة البيع، أو من المحكمة البدائية المدنية في حال البيع بموجب إقرار قضائي. وهذا الأسلوب هو الأكثر شيوعاً، خاصة بالنسبة للعقارات الزراعية التي لا تزال غير مفرزة. تعرض قانون حفظ الملكية الذي يحمل الرقم 10 وصدر عام 2018، لانتقادات كثيرة لأنه يسمح باستيلاء النظام على عقارات يملكها معارضون. وجرى تطبيق ذلك من خلال وضع إشارات حجز على هذه العقارات».

وفي تقرير أصدرته عام 2018، أعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن حكومة النظام السوري تمنع بطريقة غير شرعية السكان النازحين من مناطق كانت تحت سيطرتها من العودة أو استعادة ممتلكاتهم.

استولى النظام السوري على ممتلكات كثيرة بمساندة القضاء (عمار غالي/ الأناضول)